مناطق التبادل الحر والتنمية

معين امين سيد خيدر فتيحة
جامعة الجزائر 3

ملخص :

إن لموضوع التكامل الاقتصادي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية أهمية واسعة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، بعدما أدركت الدول النامية والمتقدمة منها أهمية وضرورة التعاون والعمل على المستوى الإقليمي ، وتفعيل عمليات التكامل من اجل إزالة كافة القيود أمام حركة عوامل الإنتاج الدولي مما مكن من تحرير التجارة الخارجية وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة من التخصص وتقسيم العمل الدولي للوصول إلى أقصى درجات الرفاهية الاقتصادية .

فتعتبر مناطق التجارة الحرة بيئة مساعدة لجذب وتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق التنمية الاقتصادية ولذلك أصبحت العلاقة بينهما علاقة تلازمية وثيقة أثبتها الواقع الاقتصادي .

Abstract:

The issue of economic integration and its relationship to economic development has a wide importance in international economic relations. Developing and developed countries realized the importance and necessity of cooperation at the regional level, and activating integration processes in order to remove all restrictions in front of the movement of international production factors. Which enabled the liberalization of foreign trade and the increase of direct foreigners' investment flows and take advantage of specialization and division of international labor to reach the highest levels of economic well-being.

Free trade zones are an attractive environment for settling direct foreign investments and achieving economic development. Therefore, the relationship between the economic integration and its development has become a close collateral relationship, which has being shown by the economic reality.

مقدمة

عرفت الساحة الدولية في نهاية القرن العشرين العديد من التغيرات الاقتصادية برزت من خلالها عدة مسارات وتطورات حديثة لعل من أهمها ظاهرة التكتلات الاقتصادية بكل مستوياتها،وغيرها من أشكال العلاقات الدولية كما لها من أهمية بالغة في بناء اقتصاديات دول العالم والمناطق الإقليمية،إذ تنبهت مختلف دول العالم ومناطقه الإقليمية إلى أهمية التكامل الاقتصادي في بناء اقتصادياتها وصار من الصعب على بلد بمفرده تحقيق نمو اقتصادي وتطوير اجتماعي متسارع في عصر التكنولوجيا المتقدمة وما يتطلبه ذلك من امتلاك لكل المهارات البشرية والموارد المالية ومواد أولية متنوعة وكذا أسواق كبيرة لتصريف المنتجات فالإمكانيات الذاتية وحدها أصبحت غير كافية ولا يمكنها أن تحقق تقدما للدول دون تكتل اقتصادي مبني على أسس واضحة، ونتيجة للروابط والمصالح المشتركة إلى تسعى الدول التي تحقيقها من اجل الحفاظ على مكاسبها و اتساع حجم

السوق ومزايا التخصص الدولي وزيادة حجم التبادل التجاري أدى إلى إلغاء تأثير القيود والحواجز الجمركية المختلفة بغية تطوير تحرير التجارة الخارجية بين دول أعضاء التكتل.

كما ان التكامل الاقتصادي سيمنح للدول الأعضاء الاستفادة من المزايا النسبية لتقسيم العمل ما يجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويزيد من رأس المال المتاح ، يرفع العوائد الاقتصادية وبخفض تكاليف الإنتاج.

إن تحقيق متطلبات التنمية ومواجهة التحديات التي تواجها الدول لا تتم إلا بالمزيد من التعاون والتكامل والتنسيق فيما بينها لذا أصبح التكامل الاقتصادي ضرورة تنموية فقد اتخذت العديد من الدول أسلوبا للمواجهة تتمثل في إنشاء تكتلات اقتصادية للتضامن والتعاون فيما بينها كما هو الحال بالنسبة لمناطق التجارة الحرة و هي الاكثر شيوعا في التطبيق على المستوى الدولي وهو ما نحاول مناقشته من خلال هذه الدراسة حول إمكانية مساهمة هذا التكتل الاقتصادي في تفعيل التبادل التجاري بين دول أعضاءه وتحقيق التنمية ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية :

هل مناطق التجارة الحرة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

I - التكامل الاقتصادي :تعريف ، مبررات ، مستويات

تعريف التكامل الاقتصادي

لم يحظ تعريف التكامل الاقتصادي باتفاق عام بين العلماء والباحثين الاقتصاديين بل تعددت التعاريف التى تناولت هذا المفهوم ، فمن الناحية الاقتصادية فان مصطلح التكامل الاقتصادي هو موضوع اختلف فيه باحثون في تعريفه ، إذ نجد البعض يدخل في نطاقه صور مختلفة من التعاون الدولي كما يرى آخرون انه مجرد قيام علاقات تجارية بين اقتصاديات قومية مختلفة، يعرف التكامل الاقتصادي بأنه إلغاء التميز بين الوحدات الاقتصادية للدول المتكاملة وإنشاء وتطبيق سياسات مشتركة ومنسقة على نطاق كاف لتحقيق الأهداف الاقتصادية.[1]

إن التكامل الإقليمي يرمي إلى تحقيق هدفين رئيسيين قد يتداخلان معا ، أولهما تعظيم النفع الذي يعود على كل من الدول الأطراف من تكثيف ما هو قائم بينهما فعلا من روابط ، وثانيها الحد من نزاعات الصراع وما تسببه من خسائر .[2]

مما سبق يتضح ان التكامل لاقتصادي من منظور العلاقات الاقتصادية هو عمل إرادي بين دولتين أو أكثر يقوم على عدة أسس رئيسية ، ويتخذ أشكالا وصورا عديدة ، من اجل التخصيص وتقسيم العمل الدولي ، والتبادل الاقتصادي بين بلدان منطقة جغرافية واحدة أو بين تكتلين أو أكثر متقاربين في المصالح ، بهدف تعزيز عملية الإنتاج الاقتصادي في بلدان المنضمة التكاملية بإزالة كافة الحواجز أمام التبادلات التجارية بغرض زيادة الكفاءة الإنتاجية وتحرير التجارة الخارجية .

[1] عماد ليثي ، بعد نصف قرن التكامل الاقتصادي العربي ، الطبعة الاولى ، دار النهضة العربية القاهرة ، 2003 ص 17
[2] محمد محمود الامام ، التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية والتطبيق ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 2000، ص 12

1- مبررات التكامل الاقتصادي :

تنتظم الدولة الصناعية والنامية على شكل تكتلات إقليمية وترتيبات تجارية جماعية ، وهذا بغرض توفير وتحقيق بيئة تساعدها على تحقيق نموها الاقتصادي والتكييف مع التغيرات العالمية الراهنة التي تتجه نحو المزيد من التحرر والانفتاح الاقتصادي وترابط المصالح بين الدول .

هذه التغيرات الدولية من شأنها زيادة المنافسة في الأسواق الدولية مما يتوجب على الدول العمل على توسيع وتطوير أسواقها وزيادة قدرتها التنافسية فالعمل على إقامة تكتل اقتصادي وترتيبات تجارية مشتركة والدول الغير القادرة على الدخول في هذه التكتلات ستتحول إلى سوق هامشية وبذلك لا تستطيع الصمود ومواجهة هذه التكتلات .[1]

تسعى الدول جاهدة إلى لدخول في تكامل معا وهذا لما ينتج عنه من أدائها الاقتصادي لتحقيق التنمية ويشمل :

- رفع كفاءة efficiency تخصيص الموارد المتاحة لهذه الدول .
- تعظيم الرفاهية welfare التي تعود على جميع مواطنيها .
- تفادي الصراعات المسلحة التي تنشأ على محاولات استيلاء دول لموارد أخرى وسعيها إلى تنظيم رفاهية مواطنيها على حساب الآخرين.
- التكيف على عولمة الاقتصاد والاستجابة لتحديات التجارية والإنتاجية ، فالتقدم التقني أدى إلى زيادة الإنتاجية كما ونوعا .
- مواجهة التجمعات الاقتصادية التي تنافس الأسواق الدولية وهو ما يقلل من فرص الأسواق المتاحة لبعض الدول.
- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمثل مطلبا ضروريا لكل الدول التي تتمكن من استعادة مكانتها وترقية شعوبها.2
- تسعى الدول المنتمية إلى إقليم معين من تكوين تجمع إقليمي فيما بينها إلى تحقيق غاية متشابهة تتناول معالجة مشاكل ذات طبيعة متماثلة، على نحو يمكنها من تحسين أوضاعها وتحقيق الرفاهية .

2- درجات التكامل الاقتصادي :

يمكن التمييز بين درجات التكتلات الاقتصادية على أساس درجات التكامل الاقتصادي ، فهو يتخذ مراحل عديدة تزداد درجتها كلما تم الانتقال من مرحلة إلى أخرى حيث يتم التحقيق في القيود المفروضة بين البلدان المتكاملة إلى إلغاء نهائيا وإدماج اقتصادها في تبيان اقتصادي ، حيث تتفاوت هذه التكتلات بنسب مختلفة في بلوغ درجات التكامل والتي سنستخلصها فيما يلي :

[1] د. احمد باشي، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي مع التركيز على المناطق التجارة الحرة ، المحلية العلمية للاقتصاد والتجارة ، مجلة نصف سنوية ، تصدرتها كلية التجارة جامعة عين الشمس العدد الثاني ، 1996 ، القاهرة ، ص 151.

[2] أحمد باشي ،مرجع سبق ذكره 153

2-1- منطقة التفضيل الجزئي :

هي أولى درجات سلم درجات التكامل الاقتصادي ، وتمثل أبسط صور التكامل ، حيث نعني بها اتفاقية تجارية تتم بين مجموعة من الدول تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات دون إلغاءها ، مع الحفاظ أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول الغير الأعضاء .

كما تسمى منطقة التفضيل الجمركي وأفضل مثال على هذا الشكل الكومنولث البريطاني للتفضيل التجاري الذي أسس عام 1932 وخفض بموجبه للبلدان المشاركة فيه معدلات تعريفها .1

2-2- منطقة التجارة الحرة :

تعتبر ثاني درجات التكامل الاقتصادي والتي تهدف إلى إزالة القيود الجمركية والغير الجمركية على حركة السلع والخدمات بين الدول المتكاملة مع احتفاظ كل عضو بتعريفه جمركية اتجاه بقية دول العالم ، إي كل دولة مشتركة لها حق في الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى الغير الأعضاء ، وتعتبر التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل التجاري .2

تقوم الدول الأعضاء بإزالة العوائق التجارية فيما بينها حيث تترك الحرية لكل بلد عضو في أن يفرض سياسته التجارية الخاص به بالنسبة الى أخرى .

وتشترط هذه الاتفاقية شهادة منشأ تثبت أن السلعة إلى تنتقل بين دول الأعضاء قد أنتجت في هذه لدول المصدرة ، وأفضل مثال هي اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية التى أسست عام 1993 من الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك (NAFTA)3.

فوائد وسلبيات مناطق التجارة الحرة :

إن مناطق التبادل الحر تحقق العديد من الأهداف والفوائد لكل من الدولة نفسها والمستثمرين والمشروعات الوطنية والأجنبية ، كما لا تخلوا من السلبيات التي تختلف حدتها من دولة الى أخرى وسنتعرض إلى أهم المزايا والسلبيات .

الفوائد وتتمثل في :

- تخفيف العقود الجمركية على حركة التجارة ، وتقليل معوقات انتقال رؤوس الأموال مما يوفر الأموال اللازمة لعملية التنمية .
- إنشاء بعض الصناعات التي تقوم بالتصدير إلى الخارج، وتتكامل مع المشروعات الصناعية داخل الدولة.
- توفير فرص عمل للعمالة المحلية وتخفيف حدة البطالة .
- زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي من الرسوم والإيجارات التي تدفعها المشروعات داخل المنطقة.

[1]القزويني ، التكامل الاقتصادي الدولي والاقليمي في ظل العولمة ، ج4 منشورات اكادمية ، الدراسات العليا ، ليبيا ، 2004 ، ص 243.
[2]كامل البكري ، الاقتصاد الدولي ، التجارة الخارجية والتمويل ، دار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ،2003، ص 19.
[3]علي عبد الفتاح ، ابو شرارة ، الاقتصاد الدولي نظريته وسياسات ، ط4، عمان ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ص 35.

- زيادة صادرات الدولة الى الخارج وتحقيق الخلل في ميزان التجاري وميزان المدفوعات .1
- استخدام تكنولوجيا متطورة وتدريب العمالة الوطنية عليها، والاستفادة منه في تطوير الصناعة المحلية.
- العمل على تنمية المناطق النائية أو الأقل تقدما ، والتي لا تقبل رجال الأعمال الاستمارة فيها .
- ضمان مخزون استراتيجي من السلع ، وتجنب حدوث أزمات اقتصادية .
- تحقق رؤوس الأموال والمشروعات العاملة فوائد كبيرة من الإعفاءات والمزايا ، خاصة الإعفاءات الجمركية وإعفاءات الضرائب التى لا تتوافر للمشروعات تعمل خارج هذه المناطق الحرة .
- تسويق إنتاج المشروعات في أسواق الدول المجاورة .
- الاستفادة من الأيدي العاملة أو مستلزمات الإنتاج الرخيصة في بعض الدول بما يحقق حفظ لتكاليف وأسعار المنتوجات ويرفع القدرة التنافسية لهذه المشروعات في المناطق التجارة الحرة ، بما يساعد على تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة الأرباح .
- زيادة الأرباح الإجمالية للمشروعات من خلال توسيع نشاطها للعمل في الصناعات المغذية والمتكاملة مع نشاطها الأساسي في هذه المناطق .2

سلبيات مناطق التجارة الحرة :

إن المناطق الحرة لا تخلوا من السلبيات والتي تختلف حدتها من دولة إلى أخرى حسب مرونة أو صرامة نظم مراقبة العمل ودقة الإجراءات التي تحكم عزل هذه المناطق والسلع المنتجة بها عن الاقتصاد القومي ويمكن تخليصها فيما يلي :

- قد تتحول بعض المناطق من التصدير الى خارج الدولة إلى تهريب السلع إلى داخل الدولة ، مما يضر بالإنتاج المحلي المماثل ، ويضيع لبعض الموارد الجمركية والضرائب على خزانة الدولة .
- وجود فرص لاستخدام هذه المناطق للتهريب دون مراعاة منشأ السلع وهو ما يضر بالإنتاج والاقتصاد المحلي ، وتحول بعض هذه المناطق إلى مناطق استهلاكية وليست إنتاجية .
- حرمان الصناعات الوطنية من الكوادر الفنية المدربة ، خلال جذب هذه الكوادر للعمل بالمصانع داخل هذه المناطق لارتفاع الأجور بها.[3]
- صعوبة معالجة وضع السلع المنتجة داخل هذه المناطق عند قيام الدولة بالدخول في تكتل اقتصادي مع دول أخرى ، حيث يتم استعاد هذه السلع من الإعفاءات المتبادلة دون التكتل .

[1] وسيلة السبتي ، شمس ثريمان العلوي ، التكتلات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية ،عمان ،دار الايام للنشر والتوزيع ،2017،ص43 .
[2] وسيلة السبتي ، شمس ثريمان العلوي مرجع سابق ذكره ص44 .
[3] احمد باشي ، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي مع التركيز على مناطق التجارة الحرة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، مجاة نصف سنوية ، كلية التجارة ، جامعة عين الشمس العقد الثاني ،1996 القاهرة ص153

- تركيز الاستثمارات الأجنبية داخل هذه المناطق بسبب مزايا التي تقدمها ، مما يحرم الاقتصاد القومي من تدفق بعض هذه الاستثمارات داخله.
- إمكانية استخدام هذه المناطق كمعبر لتهريب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج حسب وجود حرية تامة لخروج رؤوس الأموال وتحويلات الأرباح إلى الخارج في هذه المناطق .[1]

أثار إنشاء منطقة التجارة الحرة :

يعتمد تمرير التجارة وأعمال القوى الحرة للسوق إلى فلسفة الكفاءة الاقتصادية التي تتكون من العناصر الثلاثة .

- **كفاءة الإنتاج :** وتتحقق عندما يسود نفس سعر لمنتج بالنسبة للمنتجين كافة وذلك للسلعة أو الخدمة المعينة سواء كانت مدخلا من مدخلات الإنتاج أو منتجا نهائيا .
- **كفاءة الاستهلاك :** وتتحقق عندما يسود نفس السعر المستهلك بالنسبة لجميع المستهلكين سواء وجهت السلعة أو الخدمة المعينة الى الاستهلاك النهائي أو للاستخدام كمدخل للإنتاج .[2]
- **كفاءة التخصيص :** وتتحقق عندما يتساوى سعر المنتج مع سعر المستهلك ويتصف تخصيص الموارد بالامثلية إذا لم يكن لأي تخصيص أخر أن يحقق كسبا لأي شخص دون أن يترتب عليه الإساءة إلى وضع أخر.
- إن الشرط الأساسي لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والتخصيص الأمثل للموارد هو سيادة المنافسة التامة وهذا ما يجعل الإجراءات المحلية الصادرة من طرف الدولة بما فيها فرض الضرائب والرسوم مسؤولة عن الانحراف عن ذلك الوضع ويعطي مغزى لدعوة تجريد التجارة متعددة الأطراف .[3]

وعليه يرى أصحاب نظرية حرية التجارية إن عملية فرض الرسوم الجمركية على الاستيراد يقلل من كفاءة تخصيص الموارد فهي من جهة رغم ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي تجعله مربحا، وبذلك يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي يمكن توجيهها إلى إنتاج مواد ضرورية وكما في استخدام نفس كمية الموارد وهو ما يسبب انحرافا في تخصيص هذه الموارد .

ومن جهة أخرى فرض هذه الرسوم تؤثر سلبيا على رفاهية المستهلك بتخفيض دخله الحقيقي من اجل اقتناء كميات قليلة من السلع وبأسعار أعلى ، سواء من السلع المستوردة أو المحلية الأعلى تكلفة .

ونقص الطلب الحقيقي سيؤدي إلى حدوث انكماش أو اثر انكماشي عام رغم كون الحكومة توجه حصيلة الرسوم إلى زيادة الإنفاق العام من مصادر فعلية لفائدة المستهلك أو من اجل توسيع الاستثمار العام وتخصص قدرا افصل من الخدمات للجهاز الإنتاجي ، إلا إن الأثر الانكماشي قد يؤدي إلى فقدان حصة من الضرائب الأخرى المباشرة أو الغير مباشرة ولذلك لا يمكن اعتبار الحماية سياسة دائمة بل يجب استعمالها بصورة مؤقتة

[1] مرجع سبق ذكره ،ص 153.
[2] محمد محمود الامام ، التكامل الاقتصادي الاقليمي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ،2000،ص20
[3] نفس المرجع ، ص 26 .

لتمكن من اكتساب عوامل الكفاءة وإلا وجب التخلي عن تلك الصناعات التي لا تستطيع الصمود وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد ، وهكذا انضمام الدولة التي تعاني من هذا المشكل إلى منظمة تجارة حرة يساعدها على تحسين اقتصاديات الإنتاج بتوسيع السوق [1].

II - الآثار التنموية للتكامل الاقتصاد:

إن اتفاقيات التكامل تحدث تغيرات عميقة في اقتصاد دول الأعضاء كي تحقق في الأخير اقتصاد واحد عن طريق تحملها واستفادتها من أثار التكامل التي يمكن مصادفتها في إحدى مراحل.

أولا الآثار الساكنة:

1- خلق التجارة الاستخدام الأمثل لموارد التكتل .

يرى فينر أن قيام التجارة بين دولتين وإزالة الرسوم الجمركية على الواردات البينية يؤدي إلى تركز الإنتاج في الدولة المتمتعة بميزة نسبية نتيجة انخفاض النفقات إي سيتم نقل إنتاج سلعة ما من الدولة ذات التكلفة الأعلى محليا إلى الدولة العضو ذات التكلفة الأقل مما يعني خلق التجارة وأثره الايجابي في استخدام أفضل لمجموع موارد الأعضاء.[2]

2- **تزايد الاستهلاك الداخلي للسلع المحلية للدول الأعضاء:** يقصد به العلاقة الطردية بين زيادة نصيب التجارة الداخلية سواء السلع المحلية أو المستوردة من الدول الأعضاء ، في استهلاك و نتائج الاستهلاك الايجابية إي إقبال المستهلك على بضائع الدول الأعضاء مستبعدا السلع المستوردة من الدول الأخرى.

ثانيا - الآثار الديناميكية :

تعمل اتفاقيات التكامل الاقتصادي على إبراز أثار جمركية عديدة يتجاوز تأثيرها مستوى الرفاه الاقتصادي لتصل إلى التأثير في طبيعة ومستوى النمو الاقتصادي

1- اثر المنافسة :

تزيد حرية دخول دول الأعضاء في التكتلات إلى أسواق جميع الأعضاء من حدة المنافسة بين المنتجين ورفع الكفاءة الإنتاجية، وبالتالي الكفاءة الاقتصادية للصناعات المحمية (قبل تكوين التكتل) بعد إقامة اتفاقية التكامل الاقتصادي وهذا ما حدث على مستوى الاتحاد الأوروبي من إعادة هيكلة الصناعات والمؤسسات وكذا تشكيل اندماجات وقيام تحالفات بين العديد من المؤسسات الأوروبية .

2- اثر وفرات الانتاج :

سيتيح التكامل الاقتصادي بكل مستوياته استغلال الوفرات الداخلية للشركات التى لم تظهر من قبل بسبب حجم السوق المحدود ولا يمكن الحصول على مثل هذه المكاسب إذا كانت الاقتصاديات الوطنية المتكاملة قادرة على الاتساع بدرجة كافية للاستغلال جميع الموارد الوفرات الداخلية السابقة .

[1] مرجع سابق ذكره ، ص 61

[2] عبد الوهاب شمام ، دور التكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية ، مجلة العلوم الانسانية ، عدد 41 جوان 2014 مجلة ب ص 32

3- توسع السوق واستقطاب الاستثمار

تعمل اتفاقية التكامل على توسيع الأسواق الداخلية ما يولد فرص جديدة وزيادة جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، توسيع الطاقة الإنتاجية تزيد التخصيص كما يرفع بذلك الدخل القومي فيزداد معه الادخار والاستثمار. فالتكتلات الاقتصادية بمختلف مستوياتها تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة فتجذبها وتحرم بذلك الدول الخارجة عن نطاقها من هذه الاستثمارات [1] التي تحقق للبلدان الأعضاء الرفاه الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .

III- آليات تأثير تكامل الاقتصادي الإقليمي في استثمار الأجنبي المباشر :

إن الاتجاهات الحديثة التي عرفتها كل مناطق العالم في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتحولات الاقتصادية الراهنة، هو إبرام اتفاقيات التكامل والتجارة والاستثمار بين الإقليم لعمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

تشارك فيه بلدان الشمال والجنوب على حد سواء ، وذلك لتشجيع التجارة الدولية وتحفيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل هذه المناطق من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة فهذه التكتلات تحدث اثر ايجابي في أنظمة الاستثمار وأنماطه مما يزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل مناطق التكتلات وبالتالي تعزيز عمليات التكامل الاقتصادي من جهة وتحرير التجارة الدولية من جهة أخرى .

والسؤال الذي يطرح هو حول العوامل التي تجذب تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى هذه المناطق وقد حازت هذه المسالة اهتماما ملحوظا من قبل الباحثين على المستويين النظري والتجريبي ، فالعوامل الجاذبة للاستثمارات ومنها الموقع الجغرافي والوصول إلى موقع تنافسي أفضل والارتقاء بمستوى الخدمات والبنى التحتية وتوفر ما تطالبه بعض المشاريع ذات الأهمية من متطلبات أو خدمات خاصة .

وفي هذا المجال تدخل المناطق الاقتصادية الخاصة ومناطق التجارة الحرة والأنواع الأخرى من المناطق الاقتصادية باعتبارها عناصر رئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

لقد أخطرت منظمة التجارة الدولية بوجود 221 اتفاقا تجاريا ، إقليميا ساري المفعول ، وتنشا أيضا اتفاقيات إقليمية للاستثمار ، اتفاق الاستثمار الخاص برابطة أمم جنوب شرق أسيا ، وأحكام تتعلق بالاستثمار في اتفاقيات الى تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خارج المنظمة ومن داخلها بوضع نظام مشترك لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر أو سوق متكاملة واحدة لتجارة والاستثمار 2.

إن تنامي وبروز التكتلات الاقتصادية على مستوى العالمي أدى إلى نجاح التوجه الإقليمي الذي يعتبر وسيلة تحقق بها الدول استراتيجيها التنموية،مثال على ذلك تجربة بعض المجموعات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي(المثال

[1] عبد المجيد عبد المطلب ، اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز) ، الدار الجامعية الاسكندرية 2006 ص 143.
[2] مذكرة الانكتاد ،التكامل الاقليمي والاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، جونيف 30/28 كانون الثاني / يناير 2013، ص 04

الناجح للتكامل الاقتصاد الأوروبي) ، واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية النافتا المعتبرة عن نجاح الإقليمية في القارة الأمريكية والمحيط الباسفيكي،أين اثبت ان تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي بكل مستوياته يعطي دفعة قوية لروابط الاستثمار العابر للحدود داخل المنطقة الواحدة .

كما أثبتت تجربة الاتحاد الأوروبي بعد ما بدأت بالدول الغربية وضمها لاحقا لبعض الدول الاشتراكية (دول أوروبا) ،أن التكامل الاقتصادي الإقليمي بتوسعه التدريجي يدعم النمو الصناعي عن طريق زيادة وتحسين التبادلات البينية ، ونقل الإنتاج الى بلدان اقل تكلفة والتخصص الإقليمي في الإنتاج .1

وقد أكدت التجارب التطبيقية للتكامل الاقتصادي الإقليمي ، على قدرتها على إنشاء وخلق الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتوجيهه نحو خلق مناخ ملائم للنمو الاقتصادي ، وتحسين مؤشرات التنمية ، وخلق الثروة وتوفير مناصب عمل ، وتحسين نوعية الإنتاج ، وتحقيق التوازن بين الصادرات والواردات .

فالتكامل الاقتصادي الإقليمي يسعى إلى خلق ديناميكية محفزة للاستثمار ، و إلى تمويل الصناعات المحلية ، وتخصيص الموارد ، والاتجاه نحو الصناعات التصديرية لتحقيق العوائد المالية .

ولتحقيق هذه الأهداف يجب على هذه الدول العمل على تحرير نظم الاستثمار وحمايته في الاتفاقيات الإقليمية، والعمل على تحقيق التكامل بين التجارة والأسواق ، وتنسيق السياسات في إطار تنفيذ الاتفاقيات الإقليمية ، بالإضافة الى توسيع الاستثمار الإقليمي.

إن من أهم علامات نجاح الدول في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو انظماهما إلى تكتلات إقليمية فقد شجع انضمام هذه الدول على إجراء تعديلات واسعة على تشريعات التجارة والاستثمار ،واثر مناطق التجارة الحرة على تدفق كل من التجارة والاستثمار ملحوظ جدا.

وأحسن مثال هو نقطة تحول في علاقة المكسيك بالاستثمار الأجنبي المباشر تمثلت في اتحاد النافتا NAFTA، فالاتحاد الاقتصادي الإقليمي بين الولايات المتحدة ، ودول أمريكا اللاتينية ، وخاصة من خلال النافتا حيث لعب دورا محوريا في عملية تدفق كل من التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر 2

IV- علاقة مناطق التجارة الحرة بالاستثمار الاجنبي المباشر وتحقيق التنمية الاقتصادية:

لقد أكدت تجارب التجمعات الإقليمية العالمية ، عن علاقة التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بتفعيل تجربة مناطق التجارة الحرة بفعل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحوها ، التي تؤدي بدورها إلى توليد النمو الشامل وخلق فرص عمل جديدة ، وتكملة المدخرات المحلية بفعل تدفق رؤوس الأموال الدولية إلى داخل المنطقة .

[1] مرجع سابق ذكره ، ص 5

[2] رضى عبد السلام ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق اسيا وامريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر ، دار السلام للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى 2007 ، ص 123.

كما تعزز سياسات التكامل الاقتصادي بين سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الجهود التي تهدف إلى جذب وتشجيع مناخ الاستثمار وتعزيزه في المنطقة ، باعتبار الاستثمار والتجارة من المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي وتحقيق التمنية الاقتصادية الشاملة.

إن لاتفاقيات التجارة الإقليمية أثرا واضحا على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، في سبيل المثال الاتفاقيات الخاصة بمناطق التجارة الحرة (اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية)، كما يقدم التكامل الاقتصادي الأوروبي أفضل مثال على التحرك من علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة البسيطة إلى علاقة مركبة ، إذا ارتفعت مشاركة الشركات عابرة القوميات الأمريكية واليابانية في أسواق الاتحاد الأوروبي بعد تحرير التجارة في المنطقة مما زاد بالتالي من التجارة داخل الاتحاد الأوروبي 1.

إن الروابط القائمة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية تعتبر من صميم العولمة وجوهر العلاقات الاقتصادية الدولية وقد أكدته كل الأبحاث والدراسات التي تمت من طرف المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية على ايجابية هذه الروابط ، وذلك من النتائج الايجابية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تحقيق التنمية الاقتصادية في هذه المناطق المتكاملة ، وهذا ما أكدته المدرسة الحديثة على ان للاستثمار الأجنبي المباشر أثرا ايجابيا في معدل النمو الاقتصادي ومدى فعاليته في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وذلك عن طريق الحصول على العملات الأجنبية والتكنولوجيا المتطورة والخبرات الفنية والإدارية وأساليب الإنتاج الحديثة.

إن العمل على قيام تكتلات اقتصادية واتفاقيات إقليمية وأسواق مشتركة للدول النامية ومنها العربية لمواجهة تحديات العولمة والاستفادة من التجارب الناجحة للدول بانضمامها لهذه التكتلات ، والتوجه نحو دعم إنشاء مناطق للتاجرة الحرة كما تمتلكه من مزايا كبيرة تساعدها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

الذي يلعب بدوره دورا مكملا للمدخرات المحلية في تمويل التنمية الاقتصادية.

خاتمة :

لقد أدت التطورات الاقتصادية المتسارعة والمتلاحقة التي شهدها العالم مع بداية الألفية الثالثة إلى السعي سريعا نحو تكوين تكتلات اقتصادية أو تفعيلها من اجل تحقيق اكبر المنافع .

تكمن أهمية التكتلات الاقتصادية كونها احد الأساليب الإنمائية في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة ، كما يمكن اعتباره حتمية ضرورية فرضتها هذه التحولات في ظل الإقليمية الجديدة القائمة على التكامل والاندماج الاقتصادي والتجاري كما اثبت الدراسة انه توجد علاقة طويلة الأجل بين التكامل الاقتصادي والتنمية .

- تختلف الصيغة الجديدة للتكامل الاقتصادي الإقليمي الذي يشهده العالم حاليا عن الصيغ التي شهدها العالم سابقا ، إذ أصبحت عملية التكامل عملية متعددة الأوجه ومتعددة القطاعات ونعطي نطاقا كبيرا من

[1] هناء عبد الغفار ، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين نموذجا ، طبعة الاولى ، بيت الحكمة بغداد 2002 ، ص 152

الأهداف الإستراتجية ولا تنحصر فقط على النطاق التجاري بقدر ما تسعى إلى الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول الأعضاء وحل المشكلات التي تواجهها وتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي ومن ان مناطق التجارة الحرة تتمتع بجاذبية عالية للاستثمار الأجنبي المباشر وتختلف هذه الجاذبية داخل المنطقة نفسها عن دولة أخرى نتيجة لعوامل أخرى متعددة .

أهم التوصيات المتوصل إليها هي :

- العمل على قيام تكتلات اقتصادية واتفاقيات إقليمية وأسواق مشتركة للدول النامية ومنها العربية لمواجهة تحديات العولمة ، من التجارب الناجحة لدول شرق وجنوب شرق أسيا في تعاملها مع الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق مشاركة أو دخول البلدان في عملية الإنتاج التابعة للشركات متعددة الجنسيات بالشكل الذي يضمن زيادة قدرتها التنافسية .
- إن التكامل الاقتصادي أصبح حتمية ضرورية في ظل العولمة الاقتصادية والية محفزة لجذب وتوطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مما اجبر على الدول العمل الإقليمي ومواجهة هذا المد ككتلة واحدة .
- التوجه نحو دعم وإنشاء مناطق التجارة الحرة لما تملكه من مزايا كبيرة تساعدها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وعملية تشجيع مثل هذه المناطق تحتاج إلى دعم حكومي مرتبط بتحقيق منافع واضحة تشتمل على نقل التكنولوجيا الحديثة وتوفير فرص العمل للعمالة المحلية وتسهيل عملية المراقبة ومتابعة الاستثمارات الأجنبية بدقة
- لن تستطيع الدول النامية بوضعها الراهن تحقيق متطلبات التنمية ومواجهة التحديات التي تواجهها بالمزيد الى التكامل والتعاون والتنسيق فيما بينها ، لذا أصبح التكامل الاقتصادي ضرورة تنموية .
- بالرغم من أن عقد اتفاقيات الشراكة محورها شمال جنوب قد يجلب للدول النامية منافع عديدة كجذب الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا المتطورة وغيرها إلا انه يؤثر سلبا على ألالتزاماتها اتجاه التجمعات الإقليمية ، نظرا لان تلك الاتفاقيات متكون تابعة لدول الشمال .
- نظرا لأهمية التكتلات الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية تحرص الدول المتقدمة على تواجدها ضمن اكبر قدر من المتكلات الاقتصادية ، إلا أن الدول النامية عموما والدول العربية تحديدا لا تزال مجرد مناطق مجزاة ومهمشة .

الهوامش والمراجع :

1- احمد باشي ، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي مع التركيز على مناطق التجارة الحرة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، مجاة نصف سنوية ، كلية التجارة ، جامعة عين الشمس العقد الثاني ، القاهرة 1996 .

2- رضى عبد السلام ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق اسيا وامريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر ، دار السلام للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى 2007.

3- عبد المجيد عبد المطلب ، اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز) ، الدار الجامعية الاسكندرية 2006.
4- عبد الوهاب شمام ، دور التكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية ، مجلة العلوم الانسانية ، عدد 41 جوان 2014 .
5- علي عبد الفتاح ، ابو شرارة ، الاقتصاد الدولي نظريته وسياسات ، ط4، عمان دار المسيرة للنشر والتوزيع 2007
6- عماد ليثي ، بعد نصف قرن التكامل الاقتصادي العربي ، الطبعة الاولى ، دار النهضة العربية القاهرة ، 2003 .
7- القزويني ، التكامل الاقتصادي الدولي والاقليمي في ظل العولمة ، ج4 منشورات اكادمية ، الدراسات العليا ، ليبيا ، 2004 .
8- كامل البكري ، الاقتصاد الدولي ، التجارة الخارجية والتمويل ، دار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ،2003.
9- مُحَمَّد محمود الامام ، التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية والتطبيق ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 2000.
10- مذكرة الانكتاد ،التكامل الاقليمي والاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، جونيف 30/28 كانون الثاني / يناير 2013.
11- هناء عبد الغفار ، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين نموذجا ، طبعة الاولى ، بيت الحكمة بغداد 2002 .
12- وسيلة السبتي ، شمس ثريمان العلوي ، التكتلات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية ،عمان ،دار الايام للنشر والتوزيع ،2017.